



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق بحث

- رقم ١ -

أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الأكراد

السوريون

- ونظام الأسد -

تحالف الضرورة

كاري فرينتل



Konrad
Adenauer
Stiftung

ملاحظة: إن مضمون هذه
الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي
الرسمي لمؤسسة كونراد آديناور
ولمؤسسة بيت المستقبل. وعليه،
فإن مسؤولية المعلومات والآراء
الواردة فيها تقع على عاتق
الكاتب وحده

الأكراد السوريون ونظام الأسد -

تحالف الضرورة

في ٥ حزيران/يونيو، شنت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة عملياتها الحاسمة ضد مدينة الرقة، عاصمة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ويعدّ المقاتلون الأكراد السوريون المرتبطون بوحدات حماية الشعب الكردية، الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي، العمود الفقري لهذه القوات التي يصل عددها إلى نحو ٥٠ ألف مقاتل. خلال العامين الماضيين كان الأكراد حليفاً رئيساً للولايات المتحدة في الحرب ضد داعش في سوريا، كما أثبتوا مراراً كفاءتهم كقوة قتالية فعّالة قادرة على هزيمة التنظيم الإرهابي.

وعلى الرغم من هذا الموقع البارز الذي يحتلّه الأكراد السوريون ومن إنجازاتهم العسكرية، لم تسلّط وسائل الإعلام الضوء بشكل كاف على طموحاتهم السياسية في سياق الأزمة السورية، علماً أنهم يعتبرون عاملاً حاسماً -إنما غير محدد- في الصراع بسبب قدراتهم العسكرية التي جعلت منهم رقماً صعباً لا غنى عنه في الهجوم على الرقة. إلا أن علاقاتهم مع الجهات الفاعلة الأخرى مضطربة لأسباب عدة لعلّ أهمها تجنبهم مواجهة نظام الأسد وقتاله طوال فترة الحرب الدائرة، ما دفع البعض إلى اتهامهم بالتواطؤ مع هذا النظام والتعاون معه. لكنّ إصرار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على موقعه "كطرف ثالث" محايد في إطار النزاع، يلغي فكرة التواطؤ الفعلي بينه وبين النظام، وبالتالي، فإن الأكراد السوريين هم الجهة الوحيدة في الصراع السوري التي تتلقى الدعم من كلّ من الولايات المتحدة وروسيا.

في خضم الحرب الأهلية الجارية، أسس الأكراد في شمال سوريا لتجربة ديمقراطية

في إدارة الحكم الذاتي الجديدة وغير مسبوقه. تاريخياً، قمع النظام السوري حرية تعبير الأكراد عن هويتهم وثقافتهم ، ما دفع بهم إلى مضاعفة جهودهم في سبيل الحصول على حق تقرير المصير ولاحق لهم الفرصة لتحقيق ذلك مع اندلاع النزاع عام ٢٠١١، فانتهزها حزب الاتحاد الديمقراطي ليعلن الاستقلال ويدفع بعجلة الحكم الذاتي. إن الإدارة الكردية التي نتجت عن ذلك في شمال سوريا والمعروفة باسم ” روج آفا“، هي الأولى من نوعها في سوريا، وهي منطقة اتحادية مستقلة إلى حد كبير.

تسعى هذه الورقة إلى الإحاطة بالعوامل التي تحدد العلاقة بين الأكراد والنظام في سوريا، بدءاً من القمع التاريخي الذي تعرضوا له على يده ووصولاً إلى البحث في طموحات كلٍّ من الطرفين في سياق الحرب الأهلية الدائرة. يمكن وصف العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والأسد بأنها ”زواج مصلحة“ أو استراتيجية انتهائية لبقاء كلٍّ منهما، أدت بحكم الأمر الواقع إلى اتفاق ضمني بعدم المواجهة. وإذ يسعى كلٌّ من حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام إلى ضمان ديمومتها وبقائهما على قيد الحياة، شهدت بداية الثورة السورية انسحاب النظام من المناطق الكردية لتفادي خوض حرب متعددة الجبهات، وضمن الأكراد بالمقابل بقاءهم من خلال مواصلة النظام تقديم خدماته وسماحه باستمرار العلاقات الاقتصادية الحيوية بينهما. كما استفاد حزب الاتحاد الديمقراطي من هذه العلاقة من خلال سدّ الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب النظام وإقامة منطقتيه الفيدرالية، روج آفا، التي تقوم على مبادئ الحقوق والهوية الكردية. إلى هذا، تتشابك علاقة حزب الاتحاد الديمقراطي بالأسد مع تدخلات اللاعبين الدوليين، إذ أن موقع الأكراد كأكثر القوى فعالية ضدّ داعش مكّنهم من الحصول من جهة على دعم دولي كبير من روسيا والولايات المتحدة، واستدعى من جهة أخرى إدانة من قبل تركيا غالباً ما

ترجمتها أنقرة بهجمات شنتها ضدهم، الأمر الذي استخدمه الأسد لمصلحته. وعلى الرغم من إنشاء روج آفا والإشادة الدولية بقضيتها، فإن الانتصار الذي حققه نظام الأسد في الصراع الدائر ورفضه الاعتراف بالطموحات الفيدرالية الكردية، تؤشر إلى احتمال وقوع مواجهة بينهما وعودة النظام إلى ممارسة سياسته القمعية بحقهم.

العلاقات الكردية مع نظام الأسد قبل الحرب الأهلية

ينتشر الأكراد في بلدان عدة من الشرق الأوسط، أهمها تركيا وسوريا والعراق وإيران. يعدّ الأكراد في سوريا أقلية عرقية كبيرة تشكل نحو ١٠٪ من السكان، تركزت تاريخياً في الشمال والشمال الشرقي من البلاد، في كانتونات الجزيرة الكردية (محافظة الحسكة)، وكوباني (عين العرب في محافظة حلب وتل أبيض في محافظة الرقة) وعفرين (جزء من محافظة حلب)١، وفي أحياء أصغر حجماً في كلٍّ من حلب ودمشق٢. تعرّض الأكراد السوريون تاريخياً للاضطهاد على يد نظام البعث في سوريا، ولم تترك الهوية العربية للدولة السورية مجالاً كافياً للاعتراف بحقوق الأقليات. وبدءاً من الستينات، نفّذ النظام السوري بشكل ممنهج سياسات مختلفة تهدف إلى قمع السكان الأكراد، مع إستثناء واحد تجلّى في تقديم نظام الأسد ملاذاً آمناً لحزب العمال الكردستاني في سوريا واستخدامه كأداة جيواستراتيجية ضد تركيا قبل طرده من البلاد عام ١٩٩٨. وقد ترك اضطهاد السكان الأكراد بصماته على سياسات الهوية السورية وساهم في المشهد السياسي الحالي الذي دفع الأكراد السوريين إلى إنشاء منطقة الحكم الذاتي في روج آفا.

١ جزء من سياسة التعريب التي مارسها النظام شمل إعادة تسمية المدن والبلدات الكردية بأسماء عربية، وبالتالي فإن العديد من المدن في شمال سوريا تحمل الآن اسمين.

٢ «أكراد سوريا: صراع داخل الصراع»، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، متوفر على الرابط الإلكتروني

التالي: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/syria-s-kurds-struggle-within-struggle>

سياسة التعريب التي مارسها النظام

إن سياسة "التعريب"^٣ التي نفذها النظام السوري منذ الستينات أدت إلى تهميش المجتمع الكردي وحرمانه من حقوقه، وجاءت نتيجة لتمسك النظام السوري بالقومية العربية ورفضه للأقليات الإثنية واستبعادها. وشكّل تعداد الحسكة لعام ١٩٦٢ ذروة هذا القمع، إذ جرّد الآلاف من الأكراد السوريين من جنسيتهم، وبالتالي تركهم عديمي الجنسية في البلد الذي ولدوا فيه. وكان هدف النظام من هذا التعداد تطبيق سياسة التغيير الديمغرافي في المناطق ذات الأغلبية الكردية من خلال تهميش السكان الأكراد وتشجيع العرب على الاستقرار فيها. وجرى تعداد الحسكة في يوم واحد، طُلب خلاله من الأكراد تقديم دليل على إقامتهم في سوريا قبل عام ١٩٤٠. وعندما فشل الكثير من الأكراد في توفير هكذا إثبات (أو حتى بعض الذين تمكنوا منهم من ذلك)، سحبت منهم قسراً الجنسية السورية. ويُقدّر عدد الأكراد المتضررين من هذا التعداد بنحو ١٢٠ ألفاً، أصبحوا بحلول عام ٢٠١١ نحو ٣٠٠ ألف كردي من عديمي الجنسية^٤. يُعتبر هذا التعداد إحدى أكثر الخطوات الضارة التي اتخذها النظام بحق الأكراد، وشكّل أساساً للسياسات التمييزية التي مورست فيما بعد وترك آثاراً اقتصادية وسياسية وثقافية طويلة الأمد ما زالت مستمرة حتى الآن.

وأثمر هذا التعداد عن تصنيف الأكراد المقيمين في سوريا إلى ثلاث فئات: المواطنين والأجانب والمكتومون (أي غير المسجلون). تضمّ فئة الأجانب الأكراد الذين شاركوا في التعداد ولم يتمكنوا من تقديم وثائق تثبت إقامتهم أو جنسيتهم، وتمّ بالتالي تسجيلهم كأجانب يعيشون داخل الحدود السورية.

٣ جوردي تيجل، «أكراد سوريا: التاريخ والسياسة والمجتمع»، روتليدج، ٢٠٠٩، منشورات روتليدج عن الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية، ص. ٥١.

٤ «عقد ضائع: حقوق الإنسان في سوريا خلال السنوات العشر الأولى من عهد بشار الأسد»، هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٠، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:

وبوصفهم غير مواطنين، لا يجوز لهم أن يملكوا أو يرثوا ممتلكات ولا يحق لهم الحصول على إعانات حكومية على السلع الأساسية، كما منعوا من العمل في عدة قطاعات وشغل مناصب عامة^٥. من ناحية أخرى، يواجه مكتومو الجنسية قيوداً أشد صرامة، إذ أنهم غير مسجلون ولا تمتلك أي هيئة سورية سجلاً يوثق وجودهم. إلى هذا، وبموجب القانون، لا يتمتع هؤلاء الأكراد بأي حقوق ولا يحصلون على الخدمات العامة أو الفرص التعليمية^٦.

وتمكن نظام الأسد من خلال فئات المواطنة هذه من تنفيذ تدابير قمعية تهدف إلى تهميش السكان الأكراد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، كالقيود الصارمة التي فرضها على قطاعات العمل والافتقار إلى القروض المالية والمساعدة، فضلاً عن مصادرة الأراضي الكردية^٧. تقليدياً، كان معظم الأكراد الذين يعيشون في الشمال الشرقي من المزارعين وكانوا يتمتعون بالثراء ورغد العيش في مناطق الجزيرة الخصبية؛ إلا أن النظام وضع في السبعينات سياسة تُعرف باسم "الحزام العربي" من أجل الحدّ من قوة أصحاب الأراضي الأكراد، فضلاً عن إحداث تغييرات ديموغرافية في المنطقة. وكأجانب وأكراد غير مسجلين، واجه العديد منهم التمييز واعتبروا غير مؤهلين للإفادة من البرامج الحكومية لإصلاح الأراضي، ونتيجة لذلك، تمت مصادرة أراضيهم قسراً وأعيد توزيعها على المستوطنين العرب. وبشكل عام ونتيجة لهذه السياسة، تُقدر مساحة الأراضي التي صادرها النظام من أصحابها الأكراد بنحو ستة ملايين فدان^٨. إلى هذا، تعمّد النظام خلال هذه الفترة ترك المناطق الكردية في بؤرة التخلف ليس فقط لإبقائها تحت تبعيته الاقتصادية، بل أيضاً لدفع الأكراد على الهجرة إلى المدن السورية الكبيرة، حيث يؤدي تعرضهم للثقافة العربية واللغة العربية

٥ هاريت ألسوب، «أكراد سوريا: الأحزاب السياسية والهوية في الشرق الأوسط»، أي.ب. توروس، ٢٠١٥، ص. ١٥٣.

٦ المرجع السابق، ص. ١٥٣.

٧ مقابلة للكاتب عبر سكايب، ٢٧ مارس ٢٠١٧.

٨ ألسوب، ٢٠١٥، ص. ٢٥.

في نهاية المطاف إلى ذوبانهم في هذه المجتمعات^٩. ونتيجة لهذه السياسات، ارتفعت معدلات البطالة والفقر في المناطق ذات الأثرية الكردية مقارنة بسائر أنحاء البلاد. من هنا، يمكننا القول أن القمع السياسي للأكراد شكّل عموداً أساسياً في سياسة نظام البعث. وباعتبار القومية العربية حجر الزاوية لعقيدة هذا النظام، تعارض مفهومها مع حرية تعبير الأكراد عن هويتهم داخل سوريا. وإضافة إلى عدم تمتعهم بأي حقوق سياسية، مُنع الأكراد من ممارسة أي نشاط سياسي ولم يمثلوا كما يجب في الحكومات المتعاقبة. وشمل القمع الثقافي الذي مارسه النظام بحق الأكراد حظراً على التحدث والتدريس والنشر باللغة الكردية، ومُنع الاحتفال بالمناسبات الكردية ووصل إلى درجة تحريم تسمية الأطفال بأسماء كردية تقليدية^{١٠}.

الأسد وحزب العمال الكردستاني

وعلى الرغم من تنفيذ نظام الأسد لسياسات تهدف إلى منع الأكراد السوريين من ممارسة أي نشاط سياسي وثقافي، جاءت علاقته مع الأكراد الأتراك، ولا سيما حزب العمال الكردستاني^{١١}، متناقضة بشكل كبير مع علاقته مع

٩ فابريس بالانش، «استدامة روج آفا والاستراتيجية الإقليمية لحزب العمال الكردستاني»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،

٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/rojvas-sustainability-and-the-pkks-regional-strategy>

١٠ مقابلة للكاتب عبر سكايب، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧.

١١ تأسس حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨ على يد عبد الله أوجلان، وسعى منذ ذلك الحين إلى التأسيس لنضال مسلح ضد الدولة التركية. وكان هدفه الأصلي إقامة دولة كردية مستقلة، إلا أنه عاد وغيّر سياسته هذه ليقصدها بالمطالبة باعتراف تركيا بالحقوق السياسية للأكراد وإقامة مناطق استقلال ذاتي داخل تركيا. وعقيدة الحزب مستوحاة إلى حد كبير من مبادئ الماركسية اللينينية، ومنذ اعتقال أوجلان، بدأ يُنظر لمفهوم «الكوئندالية الديمقراطية»، التي تسعى إلى إقامة منطقة حكم ذاتي كردية داخل البلاد التي يقيم فيها أكراد. وقد أسفر هذا النزاع المستمر عن مقتل أكثر من ٣٠ ألف شخص، كما صنّفت كل من تركيا وسوريا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والناو حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية. «هروب إيكاروس؟ الصعود الخطر لحزب

الاتحاد الديمقراطي في سوريا («مجموعة الأزمات الدولية، ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/flight-icarus-pyd-s-precarious-rise-syria>

الأكراد السوريين. فقد تمكن النظام السوري من استخدام حزب العمال الكردستاني كأداة ضد المصالح التركية، ونجح في تحويل احتجاجات ومظالم الأكراد بعيداً عنه وتوجيهها نحو أنقرة. تميّزت العلاقات السورية التركية بالاضطراب بسبب النزاع على مياه نهر الفرات، إذ دأبت تركيا خلال العقود الماضية على التهديد بإنشاء سد على النهر ما يؤدي إلى قطع إمدادات المياه عن سوريا. وجاء إعلان تركيا عام ١٩٧٧ عن مشروع يهدف إلى إنشاء سدود على نهر دجلة والفرات ليصل بالتوتر في العلاقة إلى ذروته، إذ زعمت سوريا أن مشروعاً كهذا سيفقدها أكثر من ٤٠٪ من إمدادات مياه نهر الفرات، مثيرة في الوقت عينه المخاوف من أن تعتمد تركيا على استخدام سيطرتها على السدود للتأثير على السياسة الإقليمية^{١٢}. ورداً على ذلك، منح حافظ الأسد ملاذاً آمناً لحزب العمال الكردستاني في سوريا، وتبع ذلك قدوم مؤسس الحزب وزعيمه الأيديولوجي، عبد الله أوجلان، إلى البلاد عام ١٩٨٠. ووقّر نظام الأسد حزب العمال الكردستاني معسكرات للتدريب في سوريا إضافة إلى تزويدهم بالمدرين والأسلحة والمال^{١٣}. واستفاد كل من الأسد وأوجلان من هذه العلاقة: من جهة، تمكّن حزب العمال الكردستاني من العمل بحرية نسبية داخل سوريا من أجل شنّ هجمات ضد تركيا، ومن جهة أخرى، استغل الأسد موقع حزب العمال الكردستاني في سوريا لتحقيق توازن جيواستراتيجي واستعمله كورقة تفاوضية ضد الطموحات التركية. إلا أن الرياح لم تبحر كما تشتهي السفن، إذ مع تصاعد نشاط حزب العمال الكردستاني وأعماله العنفيه، قطعت تركيا تماماً تدفق نهر الفرات إلى سوريا عام ١٩٩٠ بهدف دفع الأسد إلى التخلي عن إيواء أوجلان وحزب العمال الكردستاني^{١٤}.

١٢ تيجيل، ٢٠٠٩، ص. ٧٥.

١٣ المرجع السابق، ص. ٧٦.

١٤ المرجع السابق، ص. ٧٧.

اضطرت سوريا عندها إلى إعلان حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية لاسترضاء تركيا، وتحت ضغط تركي شديد، طردت أخيراً أوجلان في عام ١٩٩٨، ما أدى في وقت لاحق من هذا العام إلى اعتقاله من قبل السلطات التركية.

في الوقت عينه، وبينما كان النظام يتساهل مع أنشطة حزب العمال الكردستاني في سوريا ضد تركيا ويشجعها، بقيت الإجراءات القمعية ضد الأكراد السوريين قائمة نسبياً. ومع ذلك، قدّم النظام لهم بعض التنازلات البسيطة في محاولة لدرء أي انتفاضة قد يقوموا بها ضده. وبسبب بروز حزب العمال الكردستاني في سوريا في الثمانينيات والتسعينات، انضم العديد من الأكراد السوريين إليه وإلى مسيرة الكفاح المسلح ضد تركيا. وتباين الأرقام الدقيقة المتعلقة بعدد الأكراد السوريين الذين انضموا إلى حزب العمال الكردستاني، إلا أن التقارير تفيد بأن ما بين ٧ و ١٠ آلاف كردي سوري قتلوا خلال هذه الفترة^{١٥}، ما يؤشر إلى أن عدد الأكراد السوريين الذين انضموا إلى حزب العمال الكردستاني كان كبيراً. إدراك النظام لحجم المشاركة هذه، دفعه إلى الحدّ من تجنيد الشباب الكردي السوري في الجيش السوري^{١٦}، ما سهّل على حزب العمال الكردستاني عملية التجنيد في الداخل السوري. وسمح ذلك للأسد بإعادة توجيه النشاط السياسي الكردي السوري ضد السلطات التركية بدلاً من أن يكون مسلطاً عليه، ما أنقذه من مواجهة انتفاضة كردية داخل البلاد.

١٥ المرجع السابق، ص. ٧٦.

١٦ المرجع السابق، ص. ٧٦.

النشاط السياسي الكردي السوري

أدى وجود حزب العمال الكردستاني في سوريا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى تأخر ظهور حركة سياسية كردية سورية مقارنة ببلدان أخرى يوجد أكراد فيها. ومع ذلك، شكّلت انتفاضة القامشلي عام ٢٠٠٤ واحدة من أولى الخطوات التي شهدت ارتفاع صوت السكان الأكراد احتجاجاً على قمع النظام لهم، وتسببت من جهة أخرى بشن حملة قمع ضد الأكراد السوريين. بدأت هذه الانتفاضة في آذار/مارس ٢٠٠٤، عندما شهدت مباراة لكرة القدم اندلاع اشتباكات بين أكراد من القامشلي هتفوا دعماً للرئيس الأميركي آنذاك جورج دبليو بوش، وعرب من دير الزور هتفوا دعماً لصدام حسين^{١٧}. وتحدثت الأنباء حينها عن قيام رئيس بلدية القامشلي بإصدار أمر إلى القوات الأمنية بإطلاق النار على الحاضرين الأكراد، ما أسفر عن سقوط سبعة قتلى بينهم. في أعقاب هذه الاشتباكات، اندلعت احتجاجات في جميع أنحاء المناطق الكردية، وكذلك في دمشق وحلب، رافقها حرق للمباني الحكومية وإسقاط لصور الأسد^{١٨}. ورداً على هذه الاحتجاجات والاشتباكات، شنّ الأسد حملة قاسية ضد الأكراد، وأرسل الجيش لضبط المناطق الكردية وفرض حظر التجول فيها، كما اعتقل نحو ألفي كردي معظمهم من الشباب^{١٩}. اعتبر معظم الأكراد أن هذه الحملة موجهة ضد المجتمع الكردي ككل، ومحاولة من قبل النظام لقمع التعبير عن الهوية الكردية والثقافة الكردية. وعلى الرغم مما جرى، شكّلت انتفاضة القامشلي بداية الدفع الكردي باتجاه المطالبة بالاعتراف بهم وبحقوقهم السياسية، وبقيت رمزاً

١٧ «انتفاضة القامشلي: بداية حقبة جديدة للأكراد السوريين؟»، تقرير كرد ووتش، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، متوفر على

الرابط الإلكتروني التالي: http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_qamishli_en.pdf

١٨ ألسوب، ٢٠١٥، ص. ٣٥.

١٩ المرجع السابق، ص. ٢٦.

محفزاً للأكراد السوريين.

بعد انتفاضة القامشلي، استهدفت حملة الأسد القمعية بشكل رئيسي حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي تأسس عام ٢٠٠٣ باعتباره النظر السوري لحزب العمال الكردستاني بعد طرد هذا الأخير من سوريا واعتقال أوجلان^{٢٠}. في العقد الأول من وجوده، كان حزب الاتحاد الديمقراطي يتمركز في جبال قنديل بالعراق^{٢١} التي تعدّ معقل حزب العمال الكردستاني، وذلك لأن قمع الأسد للأنشطة الكردية قد أعاق عمله وتوسيع قاعدته في الداخل السوري، ولم يتمكن من العودة إلى سوريا إلا بعد اندلاع الثورة فيها عام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن حزب الاتحاد الديمقراطي يعتبر نفسه حزباً سياسياً مستقلاً عن الحزب العمال الكردستاني وغير مرتبطاً به، فإن أسسه وأطره الأيديولوجية تستند إلى مبادئ هذا الأخير^{٢٢}. وتشمل أوجه الشبه في الأسس الأيديولوجية بين الحزبين بعض المبادئ المستوحاة من الماركسية اللينينية، فضلاً عن نظرية أوجلان حول "الكونفدرالية الديمقراطية" والتي تقترح قيام نظام حكم لامركزي من القاعدة إلى القمة، يتركز فيه كل من نظام الحكم والسلطة الحاكمة في مجالس محلية^{٢٣}. ولطالما أكد حزب الاتحاد الديمقراطي على مطلب إقامة

٢٠ المرجع السابق، ص. ٤٠.

٢١ تتميز العلاقات بين حزب الاتحاد الديمقراطي السوري والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بالتنافس السياسي والصراع على النفوذ واستقطاب الحلفاء الإقليميين. ويعود ذلك إلى العلاقة الوثيقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وتركيا، اعتبار هذه الأخيرة أن حزب الاتحاد الديمقراطي ليس إلا امتداداً لحزب العمال الكردستاني. إلى هذا، عمد الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى رعاية إنشاء المجلس الوطني الكردي، وهو ائتلاف من الأحزاب الكردية السورية المعارضة لحزب الاتحاد الديمقراطي، والتي كثيراً ما تعرضت للقمع على يده.

٢٢ «هروب إيكاروس؟ الصعود الخطر لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا»، مجموعة الأزمات الدولية، ٨ أيار/مايو ٢٠١٤،

متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/flight-icarus-pyd-s-precarious-rise-syria>

٢٣ ويس إنزينا، «حلم البيوتوبيا العلماني في الفناء الخلفي لداعش»، نيويورك تايمز، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.nytimes.com/2015/11/29/magazine/a-dream-of-utopia-in-hell.html>

نظام لامركزي في سوريا، بدلاً من التقسيم أو الاستقلال^{٢٤}. ومع ذلك، فإن أحد أهم عقائده الإيديولوجية هي الدفع باتجاه الاعتراف الدستوري بالحقوق السياسية للأكراد داخل المشهد السياسي السوري^{٢٥}. وقد سمحت انتفاضات ٢٠١١ لحزب الاتحاد الديمقراطي بتوسيع قاعدته داخل سوريا، والبدء في دفع الجهود الرامية إلى إقامة حكم ذاتي كردي على أساس هذه المبادئ.

العلاقات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والأسد: سياسة عدم المواجهة

وجّهت المعارضة العربية السورية اتهامات عدة لحزب الاتحاد الديمقراطي حول تعاونه مع النظام وصلت إلى حدّ ادعاء وجود تحالف بينهما. وتستند هذه الاتهامات أساساً إلى انسحاب قوات النظام من المناطق ذات الغالبية الكردية في شمال البلاد وما تلا ذلك من إنشاء منطقة إدارة ذاتية كردية وإدخال تعليم اللغة الكردية إلى المناهج وتماون النظام مع ذلك^{٢٦}، على الرغم من حظره التاريخي لاستخدامها ورفضه الصيغة الفيدرالية كنظام حكم يُعتمد بعد انتهاء النزاع. في المقابل، رفض حزب الاتحاد الديمقراطي الاتهامات الموجهة له حول تعاونه مع الأسد كما رفض هذا الأخير الاعتراف بمنطقة روج آفا الاتحادية. في الواقع، إن الحقيقة حول طبيعة العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام تقع على الأرجح في مكان ما بين هذين الادعاءين، بحيث لا نستطيع وصفها بالتعاون القوي بل هي مجرد علاقة انتهازية تقوم على تقاطع مصالح

٢٤ رودي سعيد، «قمع أكراد سوريا بسبب مطالبتهم الحصول على منطقة الحكم الذاتي»، رويترز، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦،

متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-federalism-idUSKCN0WJ1EP>

٢٥ توم بييري، «حصري: وحدات حماية الشعب الكردية السورية تسعى إلى توسيع عديد قواتها ليصل إلى ١٠٠ ألف»، رويترز،

٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-ypg-exclusive-idUSKBN16R1QS>

٢٦ «أكراد سوريا: صراع داخل صراع»، ٢٠١٣،

لضمان بقاء الطرفين وتطورت لتصل إلى سياسة عدم المواجهة. إن انسحاب النظام من المناطق الكردية في بداية الانتفاضة جاء بحكم الضرورة لأنه اعتبر أن هذه الخطوة لا تجنبه فقط خوض حرب متعددة الجبهات بل تضع هذه المناطق تحت سيطرة الأكراد، وهو شرٌّ أهون من شرِّ وقوعها تحت سيطرة المعارضة أو داعش. في المقابل ومع استمرار الصراع، كان هدف الأكراد يتمثل في ضمان بقائهم عسكرياً واقتصادياً، وبالتالي جنبهم الالتزام بسياسة عدم المواجهة الاشتباك مع النظام في الوقت الذي كانوا فيه يواجهون داعش وسائر فصائل المعارضة. وبالتالي، يمكننا القول أن الأكراد كانوا في علاقتهم مع النظام شريكاً انتهازياً ولم يكن التعاون مع الأسد هدفهم الرئيسي بقدر ما كانوا يسعون إلى الإفادة من الانفتاح على النظام ومن الفرص التي يؤمنها ذلك لهم. استغل حزب الاتحاد الديمقراطي الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب النظام، وأنشأ منطقة روج آفا الاتحادية استناداً إلى مبادئ حق الأكراد في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، رأى الأكراد أن التحالف المفترض مع النظام أفضل لهم من التحالف مع المعارضة، كون هذه الأخيرة رفضت الاعتراف بحقوق الأكراد وأهمها حقهم في تقرير المصير.

انسحاب النظام

إن انسحاب قوات النظام عام ٢٠١٢ من المناطق ذات الغالبية الكردية في شمال البلاد وسيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي عليها، هو الحدث الأساس الذي تستند إليه المعارضة في اتهامها الأكراد بالتحالف مع النظام والتعاون معه. لكنّ ما حدا بالنظام الى اتخاذ قرار الانسحاب من هذه المناطق هو تصاعد الاحتجاجات في دمشق وما شكله ذلك آنذاك من تهديد لأمنه في العاصمة. وتجنبه خوض حرب متعددة الجبهات واستشارة عدو آخر ضد

حكمه، كان هم الأسد الأساس هو البقاء على قيد الحياة ومن هنا جاء قرار انسحابه من مناطق شمال سوريا. إلى هذا، سمح النظام لحزب الاتحاد الديمقراطي بالعمل دون قيود، وتجلى ذلك بغضه النظر عن إقامة منطقة روج آفا، لأن حياد الأكراد في الحرب وعملياتهم العسكرية ضد داعش يصبان في مصلحته. إن انسحاب قوات النظام من هذه المناطق شكّل فيما بعد السبب الرئيسي لما سمي بتحالفه مع حزب الاتحاد الديمقراطي.

مع تصاعد الاحتجاجات والعنف في السنة الأولى من الانتفاضة، أجبر النظام على نشر قواته المسلحة في مناطق متعددة من البلاد، ما أدى إلى تشرذم هذه القوات واستيلاء جماعات المعارضة على أجزاء كبيرة من البلاد. إن الحدث الذي شكّل نقطة تحول لدى النظام كان الهجوم الذي نفذته المعارضة في تموز/يوليو ٢٠١٢ في دمشق متسببة في مقتل عدد من كبار مسؤوليه^{٢٧}. وجاء رد النظام على هذا الهجوم بانسحابه من المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال البلاد ليصبّ انتباهه على مناطق أكثر سخونة في البلاد، وينشر قواته فيها^{٢٨}. ومع ذلك، وخلافاً للاتهامات التي ساقته المعارضة ضد حزب الاتحاد الديمقراطي، لم يأت انسحاب النظام نتيجة لاتفاق مسبق مع الحزب بل كان قراراً اتخذته الأسد لمصلحته ولضمان بقاءه. أما لماذا اختار النظام الانسحاب من المناطق التي يسكنها الأكراد في سوريا تحديداً، فمن المرجح أنه اعتقد أن السيطرة الكردية على هذه المناطق ستحول دون تمرد منطقة أخرى عليه لا سيّما في ظل العلاقة المتوترة بين الأكراد والمعارضة، إضافة إلى أن إلحاق الهزيمة بداعش كانت تشكل أولوية لدى الأكراد.

٢٧ رنا خلف، «حكم روجافا: طبقات الشرعية في سوريا»، تشاتام هاوس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.chathamhouse.org/publication/governing-rojava-layers-legitimacy-syria>

إلى هذا، تشكّل روج آفا بالنسبة للنظام سلاحاً مؤقتاً استخدمه لضمان عدم انتفاض الأكراد أيضاً ضد حكمه، إضافة إلى أنها تسمح له بشكل غير مباشر بالإحتفاظ ببعض مظاهر السيطرة في المناطق الكردية. وقد اعتبر بعض المحللين أن النظام قد "استغل" روج آفا لهذا الغرض^{٢٩}. من خلال مهادنة النظام لقيام هذه المنطقة واستمرارها دون أي تدخل منه، ضمن بقاء روج آفا وحزب الاتحاد الديمقراطي شريكاً محايداً، ولكن صاغراً، طيلة فترة النزاع. على سبيل المثال، حاول الأسد قبل انسحابه استرضاء السكان الأكراد في الحسكة عبر السماح للأجانب منهم بتقديم طلب للحصول على الجنسية السورية، وقد فعل الآلاف منهم ذلك^{٣٠}. بالإضافة إلى ذلك، أصدر الأسد عام ٢٠١١ المرسوم رقم ١٠٧، الذي تناول مسألة اعتماد اللامركزية في ظلّ الحرب الأهلية الدائرة. وأجاز هذا المرسوم نقل السلطة السياسية، بما في ذلك القرارات المالية المتعلقة بالتنمية المجتمعية، من النظام إلى المجالس المحلية وغيرها من الهيئات المنتخبة في المحافظات^{٣١}. وفي حين لم ينفذ المرسوم إلا على نطاق ضيق وشكّل بالنسبة للنظام حلاً مؤقتاً للمناطق الكردية، فإن صدوره كان قراراً استراتيجياً اتخذته النظام للسماح للأكراد بإنشاء إدارة حكم ذاتي بغية توجيه اهتمامه إلى مناطق ساخنة أخرى. وعلى الرغم من انسحابه، تمكن النظام من الاحتفاظ بحدّ معين من النفوذ داخل هذه المناطق الكردية، إذ ما يزال يدفع رواتب موظفي القطاع العام والحكومة في روج آفا، ويحافظ على وجوده في المباني الحكومية عبر إصدار وثائق حكومية رسمية^{٣٢}. كما أبقى

٢٩ «هروب إيكاروس؟ الصعود الخطر لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا»، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٤.

٣٠ «منح الجنسية للأكراد عديمي الجنسية في سوريا»، سي.أن.أن، ٨ نيسان/أبريل، ٢٠١١، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://edition.cnn.com/2011/WORLD/meast/04/07/syria.kurdish.citizenship/index.html>

٣١ سامر عرابي، «خارطة طريق نحو اللامركزية في سوريا»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://carneгиеendowment.org/sada/68372>

٣٢ خلف، ٢٠١٦.

النظام على قوات الدفاع الوطني في هذه المناطق بعد انسحابه منها^{٣٣}، وهي مجموعة من مقاتلي أبناء العشائر والآشوريين الموالين له، ما مكّنه من مواصلة مراقبة المناطق الكردية والاحتفاظ بنفوذ فيها.

من خلال الالتزام بسياسة عدم المواجهة مع حزب الاتحاد الديمقراطي، نجح الأسد أيضاً في الاستفادة من القدرات العسكرية لوحدة حماية الشعب في المعركة ضد داعش، ما وقرّ عليه استخدام قواته في مناطق معينة لهذا الغرض. وقد تمّ توثيق العديد من الحالات التي قدّمت فيها الحكومة الدعم لقوات وحدات حماية الشعب، إذ أفادت بعض التقارير أن النظام زوّدها بالأسلحة والمساعدات في مراحل عدة من النزاع، بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ خلال الاشتباكات التي خاضتها مع جبهة النصرة وفصائل أخرى في رأس العين، شمال شرقي سوريا^{٣٤}. إلى هذا، ذكر محافظ الحسكة أن الجيش السوري زوّد وحدات حماية الشعب بالأسلحة لمحاربة الجهاديين في آب/أغسطس ٢٠١٦^{٣٥}، كما كشفت تقارير أخرى أن النظام مدّ قوات وحدات حماية الشعب في القامشلي بالذخائر والمعدات العسكرية لتأمين حمايتهم، وكانت هذه المساعدات تزداد بشكل خاص عندما تخوض قوات وحدات حماية الشعب معارك ضد جماعات المتمردين التي تفوقها قوة^{٣٦}. من خلال توفيره الأسلحة والذخائر لوحدة حماية الشعب في قتالها ضدّ داعش وقوات المعارضة، استغلّ النظام خبرتها العسكرية واستفاد منها بشكل جنبه استخدام قواته.

٣٣ غادي ساري، «الحكم الذاتي الكردي في سوريا: البقاء والطموح»، نشاتام هاوس، 15 أيلول/سبتمبر، 2016، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.chathamhouse.org/publication/kurdish-self-governance-syria-survival-and-ambition>

٣٤ «هروب إيكاروس؟ الصعود الخطر لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا»، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٤.

٣٥ «الحسكة: البنّاغون يرسل طائرات مقاتلة»، كرد ووتش، ٢٦ أغسطس ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.kurdwatch.org/?e3937>

٣٦ ساري، ٢٠١٦.

استراتيجية البقاء على قيد الحياة

وعلى غرار النظام، ينبثق التزام حزب الاتحاد الديمقراطي بهذا التفاهم من استراتيجية البقاء قبل كل شيء آخر، جعلته ينتهج أقصى درجات البراغماتية عند مواجهة حالات تدعوه إلى التعاون مع النظام. وبالتالي، استفاد الحزب من التمسك بسياسة عدم المواجهة مع النظام، إذ أن هذا الترتيب جنبه خوض صراعات مع أطراف متعددة والتركيز على الحرب ضد داعش وجماعات أخرى من المتمردين. وأدى زواج المصلحة هذا أيضاً إلى التخفيف من آثار الحرب على المناطق الكردية وتجنّبها الدمار والخسائر البشرية بين المدنيين، وأمن تواصل العلاقات الاقتصادية الحيوية مع النظام.

إن التهديد الذي تشكّله داعش والجماعات الإسلامية المتطرّفة الأخرى غالباً ما وضع النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي في الخندق نفسه، لا سيّما وأن الأكراد يرون في داعش الجهة الرئيسة التي تتهدّدهم. ومع ذلك، لا نستطيع وصف التعاون بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام بأنه تعاون متين وقوي، بل هو استراتيجية عملية انتهجها الأكراد وترتكز إلى استعدادهم قبول مساعدة النظام والتعاون معه بهدف تضيق دائرة خصومهم وضمان بقائهم. وقد ذكر مسؤولو حزب الاتحاد الديمقراطي في مناسبات عدة أنهم يعتبرون داعش والجماعات الإسلامية المتطرّفة الأخرى تهديداً رئيساً لهم، وأثبتوا أنفسهم كأحد أكثر اللاعبين على الأرض فاعلية في محاربة تنظيم داعش، ونجحوا في دحره من مناطقهم. وفي هذا الإطار، أعرب صالح مسلم، الرئيس المشارك لحزب الاتحاد الديمقراطي، عن مخاوفه إزاء صعود نجم تنظيم داعش قائلاً: "إذا انهار النظام بسبب السلفيين [المتشددون الإسلاميين] سيكون ذلك

كارثة على الجميع“^{٣٧}. إلى هذا، كان حزب الاتحاد الديمقراطي واضحاً في اختياره البراغمية كنهج في تحديد علاقته مع الأطراف الآخرين وفقاً لأولوياته ومصالحه؛ ”إن خطر الإرهاب يعني أن [حزب الاتحاد الديمقراطي] سيعمل مع أي مجموعة ملتزمة بقيام سوريا ديمقراطية، بما في ذلك الحكومة السورية“^{٣٨}. وقد استفاد الأكراد من زواج المصلحة هذا والذي تجسّد أولاً بانسحاب النظام من المناطق الكردية وثانياً باعتماد الطرفين سياسة عدم المواجهة، إذ سمح له بالتخلص في آن واحد من خصمين يهددان بقاء الأكراد: ركزوا من جهة على محاربة داعش وتفادوا من جهة أخرى محاربة النظام.

على صعيد آخر، ساهم الالتزام بسياسة عدم المواجهة بتخفيف الأضرار عن المناطق الكردية مقارنة مع المناطق الأخرى في سوريا. مع دخول الصراع عامه السابع، لحق الدمار الكامل بالعديد من المدن السورية وتدهور فيها مستوى المعيشة بسرعة فائقة. وتشير التقديرات أن الحرب دمّرت نحو ٥٠ في المائة من المدن السورية الكبرى^{٣٩}. ويشمل ذلك الدمار الذي تسبب به قصف النظام بالبراميل المتفجرة للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ما أدى إلى وقوع خسائر جماعية وتدمير الهياكل الأساسية للمدن فيها. إن سياسة عدم مواجهة النظام جنّبت المناطق الكردية التعرض لضربات الجوية المدمّرة على عكس ما حصل في سائر مناطق المعارضة. وعلى الرغم من وقوع اشتباكات بين قوات النظام ووحدات حماية الشعب، إلا أنها كانت نادرة نسبياً، أكبرها اشتباك

٣٧ باتريك كوكبرن، «الحرب الأهلية السورية: زعيم كردي يؤكد أن اغتيال نظام الأسد سيكون كارثة على الرغم من معاملته لشعبه»، ذي إنديبننت، ٢٤ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٥، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/syria-civil-war-kurdish-leader-says-collapse-of-assad-regime-would-be-a-disaster-despite-its-10515922.html>

٣٨ «الأكراد السوريون يحددون شروط الشراكة مع الأسد»، الجزيرة، ٤ آب/أغسطس / آب ٢٠١٥، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.aljazeera.com/news/2015/08/syrian-kurds-sets-terms-assad-partnership-150803191234786.html>

٣٩ ديانا الرفاعي ومحمد حداد، «ماذا تبقى من سوريا؟»، الجزيرة، ١٧ آذار/مارس، ٢٠١٥، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.aljazeera.com/indepth/interactive/2015/03/left-syria-150317133753354.html>

وقع في آب/أغسطس ٢٠١٦ في الحسكة، وهو الاشتباك الوحيد الموثق الذي استخدم فيه النظام قواته الجوية وشنّ غارات جوية على المواقع الكردية^{٤٠}. وعلى الرغم من أن واقع الحياة اليومية في روج آفا ممزوج بالعنف والقتال، جاءت الحسائر البشرية بين المدنيين منخفضة نسبياً مقارنة مع مناطق أخرى من البلاد تعرضت لهجمات النظام. وقدّر المرصد السوري لحقوق الإنسان إن النظام مسؤول عن معظم الحسائر البشرية التي وقعت خلال سنوات الحرب الست، وذلك بسبب الضربات الجوية والهجمات الكيميائية والتعذيب والسجن. وتشير التقديرات إلى أنه من بين مجموع الحسائر في صفوف المدنيين البالغ عددهم ٩٦ ألف شخص، لقي ٨٣ ألف و ٥٠٠ شخص منهم حتفه على يد النظام، أي ما نسبته نحو ٨٦ في المائة من مجموع الضحايا المدنيين. في المقابل، تسببت كلٌّ من تركيا وداعش وجماعات المتمردين بمقتل ١١ ألف و ٢٠٠ مدني^{٤١}. وهكذا، ونظراً لأن الأخبار الموثقة لم تتحدث سوى عن واقعة واحدة تعرضت فيها المناطق الكردية لضربات النظام الجوية، نجا السكان الأكراد من الكثير من أعمال العنف التي شهدتها مناطق أخرى. وعلى النقيض من مناطق أخرى من البلاد، فإن الشاغل الرئيس في المناطق الكردية كان اقتصادياً وتمثّل في است شراء البطالة ونقص السلع الأساسية، إلا أن استمرار الخدمات العامة ونجاة البنية التحتية الرئيسة، سمحا للمناطق الكردية بأن تظل نسبياً سالمة حتى الآن.

إضافة إلى كل ذلك، لعب الاقتصاد دوراً في تحديد العلاقة بين الأكراد والنظام، إذ سمح استمرار العلاقات الاقتصادية الحيوية بين الطرفين بمواصلة

٤٠ توم بيري وليزا بارينغتون، «الطائرات السورية تقصف المناطق الكردية للمرة الأولى»، رويترز، ١٨ آب أغسطس، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-hasaka-idUSKCN10T11T>

٤١ «المرصد السوري للحرب يتحدث عن مقتل ٤٦٥ ألف شخص خلال ست سنوات من القتال»، رويترز، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-casualties-idUSKBN16K1Q1>

حركة التجارة مع المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وشكّل هذا الأمر عنصراً حاسماً في تمكّن الأكراد السوريين من الحفاظ على وجودهم. ولا تقتصر أهمية هذه العلاقات الاقتصادية على استمرار الحرب الأهلية وآثارها، بل ترتبط أيضاً بالحصار الاقتصادي والتجاري الذي فرضته كل من تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق على روج آفا. وفي حين كان الأكراد يعتمدون في السابق بشكل رئيس على المعبر الحدودي مع حكومة إقليم كردستان العراق، غالباً ما كانت هذه الأخيرة تعتمد إلى إغلاقه لأيام عدة دون سابق إنذار، إضافة إلى أن المعابر الحدودية مع تركيا أغلقت بشكل دائم^{٤٢} منذ العام ٢٠١٢. وعلى الرغم من التصريحات الكردية المتعددة التي نفت التواطؤ بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام، مما لا شكّ فيه أن المناطق الكردية استفادت من مساعدات النظام الاقتصادية والتجارية لا سيّما في ظلّ تراجع المساعدات الإنسانية وشح المواد المصنّعة، لدرجة نستطيع معها القول إن مشروع روج آفا لن يكتب له البقاء دون استمرار خدمات النظام وتأمينه للسلع الأساسية لها.

تعتبر منطقة شمال شرقي سوريا، التي تتألف أساساً من كانتون الجزيرة الكردية، من أكثر المناطق خصوبة في سوريا، وهي غنية بالقمح والقطن^{٤٣} وتحتوي وفقاً للتقديرات على نحو ٧٠ في المائة من احتياطي سوريا من النفط^{٤٤}. ومع ذلك، وبسبب السياسات القمعية التي انتهجها النظام تاريخياً ضد الأكراد والتي شملت التضييق الاقتصادي وتعمد ترك هذه المناطق متخلفة، واجهت روج آفا صعوبة بالغة في تأمين الإكتفاء الاقتصادي الذاتي. ونتيجة لذلك، ووفقاً

٤٢ سردار ملا درويش، «هل ينجح الأكراد السوريون في تحقيق الاكتفاء الذاتي؟»، المونيتور، ٣ أيار/مايو، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/kurdish-areas-norther-syria-economy-self-sufficiency.html>

٤٣ ألسوب، ص. ١٥٠.

٤٤ توم بييري وسليمان الخالدي، «تقدم الجيش السوري يفتح ممراً جديداً إلى المناطق الكردية»، رويترز، ٢٧ شباط/فبراير، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-north-idUSKBN1662>

لمسؤولين في روج آفا، تستمد المنطقة مجمل إيراداتها من الضرائب المفروضة على المنتجات الزراعية إضافة إلى عائدات صادرات النفط الذي تنتجه مقاطعة روج آفا في شمال شرقي الجزيرة^{٤٥}. وبالتالي، تعتمد المناطق الكردية على مناطق أخرى من البلاد كأسواق تصدر إليها الموارد الطبيعية للسلع المصنّعة، في حين تعتمد دمشق والمناطق الغربية في سوريا على المواد الخام المنتجة في شمال شرقي البلاد^{٤٦}. وأكد مسؤولو إدارة روج آفا العلاقة التجارية القائمة مع النظام، إذ قال نائب رئيس الهيئة الاقتصادية فيها إن ”النظام ما يزال يشتري القمح من مزارعي [الحسكة] من أجل توفير الدقيق والخبز إلى المحافظات الأخرى^{٤٧}“. إضافة إلى ذلك، سمح الأسد للأكراد باستخراج النفط وإنتاجه من حقول النفط في رميلان بالجزيرة، وقدم لهم المعدات واستمر في دفع رواتب الموظفين^{٤٨}. وبما أن هذه المنطقة غنية بالنفط، فإن المساعدة التي قدمها النظام لها لمواصلة إنتاج النفط كانت أساسية في تأمين البقاء الاقتصادي للمناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي. كما أن الوصول إلى طرق التجارة المهمة مع المناطق التي يسيطر عليها النظام كان أيضاً أمراً حيويّاً بالنسبة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وشكّل عاملاً رئيساً في تحفيزه على المشاركة في الهجوم على حلب ومناطق أخرى عام ٢٠١٦. وعندما تمكن حزب الاتحاد الديمقراطي من إقامة اتصال جغرافي مع قوات النظام في جنوب منبج في شباط/فبراير ٢٠١٧^{٤٩}، أنشأ هذا الممر طريقاً جديداً ومستقراً أمنّ تزايد التبادل التجاري بين روج آفا والمناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وبالتالي

٤٥ بيري، ٢٠١٧.

٤٦ فابريس بالانش، «روجافا تسعى للانفصال عن سوريا»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٢ نيسان/أبريل، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/rojava-seeks-to-break-out-in-syria>

٤٧ ساردار، ٢٠١٦.

٤٨ ساري، ٢٠١٦.

٤٩ بيري والخالدي، ٢٠١٧.

استيراد روج آفا للسلع المصنّعة من أجل البناء وإصلاح البنى التحتية، فضلاً عن مواد حيوية أخرى كالأدوية والإمدادات الإنسانية^{٥٠}. وفي حين تفخر روج آفا علناً بنموذج الحكم الذاتي من القاعدة إلى القمة الذي أقامته، فهي في الواقع تعتمد بدرجة كبيرة على مناطق أخرى في سوريا، ما دفعها إلى توطيد العلاقات التجارية مع النظام ضماناً لبقائها.

فرصة الفرص لتحقيق الأكراد حق تقرير المصير

نتيجة عقود القمع التي شهدتها المجتمع الكردي على يد نظام الأسد، فإن أيديولوجية حزب الاتحاد الديمقراطي تقوم على الخطاب الذي يناصر الحقوق الكردية والجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة الذاتية للمناطق الكردية داخل سوريا. إن نظريات أوجلان لإنشاء منطقة اتحادية تنجح في استعادة الهوية الكردية قد حفزت صعود حزب الاتحاد الديمقراطي، وأثمرت هذه الطموحات بإعلان قيام منطقة روج آفا الاتحادية في آذار/مارس ٢٠١٦. ولم يكن هذا الأمر ممكناً دون مساعدة النظام؛ استفاد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي من الفراغ الأمني الناجم عن انسحابه من المناطق الكردية واستغل الفرصة التي لاحت للدفع في مشروع إقامة منطقة حكم ذاتي. علاوة على ذلك، ساعده تفاهمه الضمني مع النظام على تنظيم إدارة هذه المنطقة من خلال ضمان النظام استمرار الخدمات وإبقائه على المؤسسات الأساسية، فضلاً عن تعزيز الجهود التوسعية الكردية، وكلها عوامل ساعدت حزب الاتحاد الديمقراطي على المضي قدماً في مساعي إقامة حكم ذاتي. إن الانتهازية التي انتهجها الأكراد حدّدت معظم أطر العلاقة بين حزب الاتحاد الديمقراطي ونظام الأسد، وقد تجلّى ذلك من

٥٠. توم بييري ورودي سعيد، «الإدارة الكردية في سوريا تشهد نهاية الحصار الاقتصادي»، رويترز، ٣ آذار/مارس ٢٠١٧،

متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: [http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-northeast-](http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-northeast-idUSKBN16A0K2)

خلال إنشاء روج آفا. إثر انسحاب النظام من المناطق الكردية الشمالية في تموز/يوليو ٢٠١٢، وجدت هذه المناطق نفسها أمام فراغ سياسي وأمني رأى فيه حزب الاتحاد الديمقراطي نافذة لتحقيق طموحاته. وسيطر الحزب لاحقاً على مقاليد الشؤون السياسية والأمنية في هذه المناطق، مستبدلاً في خطوة رمزية العلم السوري بالعلم الكردي وصور الأسد بصور أوجلان^{٥١}. ثم أعلن رسمياً عن قيام "الاتحاد الديمقراطي في روج آفا - شمال سوريا" في آذار/مارس ٢٠١٦، عندما صوت القادة الأكراد السوريون على توحيد الكانتونات الثلاثة في منطقة ديمقراطية اتحادية^{٥٢}. وفي إطار هذا الكيان الجديد، أنصب التركيز على الإدارة من القاعدة إلى القمة، بحيث تدير مجموعة من المجالس والجمعيات المحلية كل مقاطعة^{٥٣}. شكّلت العلاقة التاريخية بين الأكراد والنظام دافعاً لهذه المبادئ الإيديولوجية، إذ أن روج آفا تشكّل لأغلبية الأكراد السوريين فرصة لإقامة منطقة مستقلة حيث يُعترف بهم كمواطنين ويتمكنون من التعبير عن هويتهم وثقافتهم دون خوف أو قمع. وهكذا، صيغ الدستور الرسمي لروج آفا، والمعروف باسم "العقد الاجتماعي"، بخطاب يعزز الوحدة السورية بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو الدينية، ويظهر احتراماً كبيراً لحقوق المرأة، ويشدّد على بذل جهود ترمي إلى استعادة الجنسية للأكراد، فضلاً عن تعزيز الثقافة الكردية واللغة الكردية^{٥٤}.

في حين يهدف مشروع روج آفا من الناحية النظرية إلى إنشاء هيكل إدارية خاصة به تماشياً مع مبادئ أوجلان للحكم من القاعدة إلى القمة، فإن اندماج الهياكل الإدارية والخدمات القائمة والتابعة للنظام قد سمح لروج آفا بالتطور

٥١ ألسوب، ص. ٢٠٦.

٥٢ سعيد، ٢٠١٦.

٥٣ فابريس بالانش، «مسيرة الأكراد نحو الاشتراكية في سوريا»، ٢٠١٧.

٥٤ مقابلة للكاتب، السليمانية، العراق، ٧ آذار/مارس، ٢٠١٧.

بشكل سريع وأكثر فعالية من لو أنها اضطرت إلى إنشاء مؤسساتها الخاصة من الصفر. عندما سيطر حزب الاتحاد الديمقراطي على المناطق الكردية بعد انسحاب النظام وسعى إلى إنشاء إدارته الخاصة، وفرت مؤسسات النظام الشاغرة فرصة له لإقامة الحكم الذاتي. وبادر مسؤولو حزب الاتحاد الديمقراطي إلى إعادة تصنيف العديد من مؤسسات النظام القائمة في هذه المناطق، مثل المدارس والمستشفيات والمؤسسات الإدارية باعتبارها مؤسسات خاصة بهم، وسمحوا باستمرار تدفق المساعدة المالية من النظام^{٥٥}. وعليه، يواصل النظام دفع رواتب موظفي القطاع العام في روج آفا، فضلاً عن تسهيله إصدار الأوراق الرسمية ووثائق الهوية^{٥٦}. ووفرت خدمات النظام هذه إضافة إلى المياه والكهرباء والمساعدات الإدارية، الأساس الذي قام عليه مشروع روج آفا وتطوّر. فبسبب وجود هذه الإدارات، تمكّن حزب الاتحاد الديمقراطي من إنشاء مؤسسات إدارية إضافية في روج آفا لتعزيز الخدمات المقدّمة للسكان في ظلّ سيطرته. وذكر مسؤولو الحزب أنهم أطلقوا مشاريع جديدة في قطاعات متعددة كالصحة والطب والصرف الصحي والزراعة^{٥٧}، بهدف تحسين الخدمات المقدمة لمواطنيهم. ونتيجة لهذه الانتهازية التي مارسها حزب الاتحاد الديمقراطي، بلغت الموازنة الإجمالية لروج آفا عام ٢٠١٦ نحو ٥٥ مليون دولار^{٥٨}. ومن دون هذه الهياكل الإدارية السابقة للنظام في المناطق الكردية، تشير التقديرات إلى أن جهود الحكم في روج آفا لم تكن لتشهد مستوى التنمية الذي تعيشه حالياً.

٥٥ ساري، ٢٠١٦.

٥٦ خلف، ٢٠١٦.

٥٧ توم بييري، «خطط إنفاق السوريين الأكراد تعكس طموحاً متزايداً»، رويترز، ٢٨ تموز/يوليو، ٢٠١٥، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-kurds-idUSKCN0Q21BK20150728>

٥٨ المرجع السابق.

ولم يسمح الفراغ السياسي والأمني الناجم عن انسحاب الأسد من المناطق الكردية لحزب الاتحاد الديمقراطي أن يسيطر فقط على المناطق الكردية، بل أتاح له أيضاً فرصة الانتشار في مناطق إضافية، وبالتالي توسيع حدود روج آفا. يتحكم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي حالياً في منطقة كبيرة في شمال سورية، نتيجة لاستعادته الأراضي من داعش والجماعات المتمردة الأخرى. بالإضافة إلى المناطق التاريخية التي يقطنها الأكراد في كانتونات الجزيرة الشرقية وكوباني، وكذلك عفرين في الشمال الغربي، توسع الأكراد جنوباً باتجاه الرقة وذلك ضمن معركة تحريرها، وكذلك غرب نهر الفرات، بما في ذلك مدينة منبج. ويقدر حالياً أن وحدات حماية الشعب الكردية تسيطر على نحو ١٦٪ من سوريا، وكلها تحت مظلة روج آفا^{٥٩}. والهدف الكردي النهائي من ضم الأراضي هو ربط الكانتونات الشرقية مع عفرين لإنشاء منطقة مستقلة في شمال سوريا. وهكذا، فإن اغتنام الفرص للاستيلاء على بعض هذه المناطق كان عنصراً رئيساً في التوسع الكردي. تشكل حلب، التي تقع بين عفرين وكوباني، منطقة استراتيجية بالنسبة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي ضمن هدف توحيد الكانتونات، وهذا ما يفسر تالياً مشاركة وحدات حماية الشعب في هجوم حلب. وعلى الرغم من أن مقاتلي وحدات حماية الشعب لم يتعاونوا بشكل مباشر مع النظام في حلب، فقد لعبوا دوراً في دعم عمليات النظام، وبخاصة من خلال مساعدة قواته على مراقبة طريق كاستيلو ومنع سيطرة المتمردين عليه^{٦٠}. ونتيجة لذلك، تسيطر وحدات حماية الشعب حالياً على حي الشيخ مقصود الكردي في حلب. بالإضافة إلى ذلك، أصدر

٥٩ مارك تاونسند، «أكراد سوريا يتوجهون نحو الرقة والبحر»، ذي غارديان، ٦ أيار/مايو، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.theguardian.com/world/2017/may/06/syria-kurds-raqqa-mediterranen>

٦٠ فايريس بالانس، «القوات الكردية تدعم الأسد في حلب»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٩ تموز/يوليو، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/kurdish-forces-bolster-assad-in-aleppo>

مسؤولو حزب الاتحاد الديمقراطي بيانات توضح حجم طموحاتهم الإقليمية، مثل خططهم لإنشاء ممر تجاري يمتد على طول الطريق إلى البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن احتلال مدينة الرقة بعد تحريرها من داعش وتوجههم أكثر نحو الجنوب حتى دير الزور^{٦١}. وسمح غياب النظام عن هذه المناطق لوحداث حماية الشعب بتوسيع حدود روج آفا، إضافة إلى سيطرتها على الإدارة السياسية والأمن في هذه المناطق.

حزب الاتحاد الديمقراطي والمعارضة السورية

إن اتهامات التواطؤ مع النظام التي ساقتها بعض فصائل المعارضة السورية ضد حزب الاتحاد الديمقراطي جاءت بداية رداً على تحفظات كردية بالانضمام إلى الانتفاضات التي اندلعت عام ٢٠١١ والمشاركة فيها. وفي حين ينفي حزب الاتحاد الديمقراطي كل تعاون مع النظام، أعرب عن عدم ثقته بالمجموعات العربية السورية ومعارضتها. وبما أن الأكراد يعطون الأولوية لبقائهم ولتكريس حقوقهم، فقد سعوا إلى إيجاد شركاء بين أطراف الصراع يؤمنون لهم الدعم لتحقيق أهدافهم في حال التوصل إلى تسوية للنزاع، بما في ذلك الاعتراف بالحقوق الكردية وبروج آفا كمنطقة قائمة. وعليه، فإن تركيز المعارضة على أهدافها ورفضها الاعتراف بروج آفا أو بالحقوق الكردية فضلاً عن دعم تركيا القوي لها، قرب مصالح حزب الاتحاد الديمقراطي من مصالح النظام وفق سيناريو ”أهون الشرين“. وحين أدرك الأكراد بأن المعارضة لن تساعدهم في تحقيق أهدافهم، بدت سياسة عدم المواجهة مع النظام أكثر فائدة لحزب الاتحاد الديمقراطي.

عندما اندلعت الاحتجاجات لأول مرة في جنوب سوريا بداية عام ٢٠١١

٦١ تاوونسد، ٢٠١٧.

مطالبة بتنحي الأسد، تخوّف الأكراد السوريون من الانضمام إليها. ورأى العديد من الأحزاب الكردية حينذاك أن الانتفاض ضد النظام، كما فعل الأكراد في القامشلي عام ٢٠٠٤، سيؤدي إلى أعمال عنف وتدابير قاسية ضد السكان الأكراد^{٦٢}. وظلت ذكرى أحداث القامشلي وما تلاها من قمع مورس بحق الأكراد ماثلة بينهم ولا سيما في ظلّ غياب أي موقف عربي داعم لتحركهم عام ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، أحجم الأكراد في الأشهر الأولى من الانتفاضة عن اتخاذ أي موقف منها، وعلى الرغم من مشاركة مجموعات عدة من الشباب الأكراد فيها، حاول الأكراد بشكل عام أن يقدموا أنفسهم "كطرف ثالث" في الصراع^{٦٣}.

في نهاية المطاف، ما دفع بحزب الاتحاد الديمقراطي إلى النأي بنفسه عن حركة المعارضة هو التصريحات التي أدلت بها المعارضة نفسها وخطابها السياسي، فضلاً عن دعم تركيا للجماعات المتمردة. إن الخطاب السياسي الذي تبنته المعارضة صيغ وفقاً لمصطلحات القومية العربية السورية، ويرى الكثيرون في مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي ضربة للوحدة السورية. وإضافة إلى العديد من التعليقات المهمة التي أدلى بها قادة المعارضة حول حزب الاتحاد الديمقراطي والحكم الذاتي الكردي، دافعت المعارضة في كثير من الأحيان عن استخدام تسمية الجمهورية "العربية" السورية، مصرّة على أن "سوريا دولة عربية و جزء من الأمة العربية"^{٦٤}. ونتيجة لهذه التعليقات، تجنّب حزب الاتحاد الديمقراطي الانضمام إلى انتفاضات المعارضة، ورأى فائدة أكبر في اتخاذ

٦٢ ألسوب، ٢٠١٥، ص. ١٩٧.

٦٣ بيثان ماككرنان، «المرأة الكردية تبني الديمقراطية النسوية وتحارب داعش في الوقت عينه»، ذي إنديبننت، ٥ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/kurdish-woman-building-feminist-democrac-fighting-isis-at-the-same-time-syria-kurdistan-rojava-new-a7487151.html>

٦٤ ألسوب، ٢٠١٥، ص. ١٩٩.

النظام شريكاً له في ظل الحرب الدائرة. وساهم أيضاً رفض المعارضة للفيدرالية كنموذج حكم لسوريا ما بعد الصراع في تصاعد التوتر بين المعارضة وحزب الاتحاد الديمقراطي. وفي تقرير صادر عن الائتلاف الوطني السوري رداً على إعلان قيام روج آفا في مارس/ آذار ٢٠١٦، جاء أن "الائتلاف السوري يرفض تماماً الإعلان من طرف واحد عن قيام منطقة فيدرالية في شمال سوريا^{٦٥}". وأدى رفض المعارضة للامركزية إلى تيقن الأكراد السوريين بأنها لن تحترم الحقوق الكردية ولن تعتبر الأكراد السوريين كشريك يقف على قدم المساواة معهم في حال انضم حزب الاتحاد الديمقراطي إليها. وقد أدت هذه التوترات إلى اندلاع عدة اشتباكات بين الأكراد من جهة والجماعات المتمردة من جهة أخرى، إذ سعى العديد من جماعات المعارضة، بدعم من تركيا، إلى الحد من التوسع الكردي. كما أن دعم تركيا للمجموعات المعارضة، فضلاً عن ضرباتها الجوية ضد المواقع الكردية، وآخرها في نيسان/ أبريل ٢٠١٧، دفع أيضاً بالعلاقات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمعارضة السورية إلى نقطة القطيعة التامة. وقد تسبب الدعم التركي للمعارضة في وقوع اشتباكات متعددة بين هذين الطرفين، بينها تلك التي حصلت خلال هجوم حلب حيث قدمت تركيا الدعم لتعزيز المعارضة، وكذلك في الباب، حيث حاولت تركيا منع توحيد كانتوني عفرين وكوباني في روجافا. بالإضافة إلى ذلك، قال الرئيس المشارك لحزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم، أنه يعتبر المعارضة السورية "دمى تركية"^{٦٦}، الأمر الذي زاد من عمق الهوة بين الأكراد

٦٥ هشام عرفات، «الرئيس الأسد: معظم الأكراد السوريين يرفضون الفيدرالية»، كردستان ٢٤، ٣١ آذار/مارس، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.kurdistan24.net/en/news/deb23ceb-34fc-4840-9cf5-0934fb112cd1>

٦٦ أندرو ج. تابلر، «المعارضة السورية وحزب الاتحاد الديمقراطي»، في: باتريك كلاوسون، «الأكراد السوريون كحليف أميركي»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/syrian-kurds-as-a-u.s.-ally-cooperation-and-complications>

والمعارضة، ودفع بحزب الاتحاد الديمقراطي إلى التقرب من النظام.

شبكة معقدة من التحالفات الدولية

إن علاقة حزب الاتحاد الديمقراطي بالأسد تشابكت مع تحالفات دولية تداخلت هي أيضا ببعضها، واستخدم كلٌّ منهما تدخلات اللاعبين الدوليين في الصراع لمصلحته. مع استئناف النظام لعلاقته السابقة مع حزب العمال الكردستاني، استغل حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا واستخدمه كحصن يحقق له توازن جيواستراتيجي ضد الهجمات التركية ومصالحها في سوريا، كما تمكن من دفع السياسة التركية في سوريا إلى التركيز فقط على التوسع الكردي في الشمال، مبعداً نفسه عن مجهرها. من ناحية أخرى، منذ بدء النزاع في سوريا لم ينحاز الأكراد علناً لأي طرف من الأطراف المتحاربة واختطوا أنفسهم "طريقاً ثالثاً"^{٦٧}، ما ساعدهم على استقطاب دعم دولي وبخاصة من الولايات المتحدة وروسيا. إن وضع المجتمع الدولي القضاء على داعش على رأس سلم أولوياته شكّل فرصة استغلها حزب الاتحاد الديمقراطي للدفع بأهدافه التوسعية عبر تموضعه كأداة لهزيمة داعش، ما مكّنه من الحصول على دعم دولي كبير.

تركيا

إن تدخل تركيا المباشر في النزاع السوري في آب/أغسطس ٢٠١٦ عبر ما يسمى بعملية "درع الفرات" كان مدفوعاً بعاملين رئيسيين: دحر داعش والجماعات المتطرفة الأخرى من المناطق المتاخمة لحدودها، ومنع الأكراد السوريين من إقامة منطقة حكم ذاتي على تخوم حدودها الجنوبية، خشية من

أن يشجع ذلك سكانها الأكراد على رفع سقف مطالبهم لتصل إلى الحق في الإدارة الذاتية^{٦٨}. وفي الأساس، لا تفرّق تركيا بين حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني وتعتبرهما منظمات إرهابية تسعى إلى مهاجمة الدولة التركية، ولذلك بذلت أقصى جهدها لتقويض نفوذ الأكراد السوريين، بما في ذلك منعهم من المشاركة في المفاوضات الدولية في جنيف^{٦٩}. وفي ضوء هذه الأهداف، اعتمدت تركيا سياسة دعم جماعات المتمردين المعارضة لحزب الاتحاد الديمقراطي، وأصبحت الخصم الرئيس للحزب بسبب سعيها للتصدي لطموحاته التوسعية.

وقبل تدخل تركيا، هدّد دعمها للمجموعات المعارضة استمرار الأسد في الحكم، فعمد إلى استخدام حزب الاتحاد الديمقراطي استراتيجياً كورقة رابحة لمقاومة الأعمال التركية في شمال سوريا، في خطوة تحاكي إيواؤه حزب العمال الكردستاني في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. إن انسحاب النظام من المناطق الكردية وسماحه بإقامة منطقة روح آفا بعدم التدخل عسكرياً أو سياسياً، مكّن حزب الاتحاد الديمقراطي ليس فقط من السيطرة على هذه المناطق، بل أيضاً مواجهة نفوذ تركيا وتدخلها في شمال سوريا^{٧٠}. ومن خلال السماح لحزب الاتحاد الديمقراطي بحرية نسبية للحكم، أنشئ النظام حزاماً لحماية نفسه ضد الهجمات التركية، إذ نجح في إبقاء أنظار القوات المسلّحة التركية موجهة نحو الأهداف الكردية، بدلاً من أن تكون موجهة نحوه. وبهذه الطريقة، نجح النظام في تحويل مسار السياسة التركية في سوريا من التركيز على

٦٨ «رئيس الوزراء: تركيا تنهي عملية الدرع العسكرية في سوريا»، رويترز، ٢٩ آذار/مارس، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-turkey-idUSKBN17030R>

٦٩ مقابلة للكاتب، السليمانية، العراق، ٧ آذار/مارس، ٢٠١٧.

٧٠ سامي كيتز، «لمواجهة تركيا، قوات النظام تطمئن الأكراد»، وكالة الصحافة الفرنسية، ٢ آذار/مارس، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2017/Mar-02/395671-to-counter-turkey-regime-forces-sidle-up-to-kurds.ashx>

الأسد إلى التركيز على منع التوسع الكردي في الشمال، ما حدّ من الهجمات التركية على مواقعهم. إلى هذا، أعاق نشاط حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا الدعم التركي للمجموعات المعارضة من خلال قطعه طرق الإمداد التركية، وشكّل ذلك هدفاً استراتيجياً رئيساً لوحدة حماية الشعب خلال هجوم حلب^{٧١}.

الولايات المتحدة

أثبتت القوة العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي أنه لاعباً فاعلاً على الأرض وموثوق به لمحاربة ما يسمى بالدولة الإسلامية، وبالتالي نجح في استقطاب دعم اللاعبين الدوليين ولا سيّما الولايات المتحدة. وترى الولايات المتحدة في قوات سوريا الديمقراطية [وهي قوة مؤلفة مبدئياً من عرب وأكراد لكنها في الواقع تحت سيطرة وحدات حماية الشعب] حليفاً رئيساً لها على الأرض في المعركة ضد داعش، ودعمت هجماتها العسكرية ضد الجماعة الإرهابية عبر تأمين تغطية جوية لها ودعم عسكري إضافة إلى مستشارين عسكريين على الأرض^{٧٢}. وقد تمكّن الأكراد من الاستفادة القصوى من الدعم الأميركي لقوات سوريا الديمقراطية إن لجهة مساندة هجماتها العسكرية ضد داعش والسماح لها بالتوسع في مناطق أخرى، أو لجهة قيام الولايات المتحدة بإنشاء حصن منيع في شمال سوريا حال دون وقوع أي عدوان تركي ضد حزب الاتحاد الديمقراطي.

ومنذ بدء معركة كوباني عام ٢٠١٤، عندما لاحظت الولايات المتحدة للمرة

٧١ ساري، ٢٠١٦.

٧٢ ليز سلي، «المساعدات العسكرية الأميركية تغذي الطموحات الكبيرة للمليشيات الكردية السارية في سوريا»، واشنطن بوست، ٧ كانون الأول/يناير، ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/us-military-aid-is-fueling-big-ambitions-for-syrias-leftist-kurdish-militia/2017/01/07/6e457866-c79f-11e6-acda-59924caa2450_story.html?utm_term=.f26b3d7d3a3b

الأولى أهمية القوات الكردية السورية في القتال ضد الدولة الإسلامية، واصلت الولايات المتحدة تزويد قوات سوريا الديمقراطية بالأسلحة لأنها نجحت في هزيمة داعش واستعادة الأراضي التي كانت تسيطر عليها. وفي الآونة الأخيرة، أوصى القادة العسكريون الأميركيون بتسليح هذه القوات استعداداً لمعركة تحرير مدينة الرقة التي أعلنها تنظيم داعش بحكم الأمر الواقع عاصمة لخلافته المزعومة، فحاء تصريح الرئيس دونالد ترامب في أيار/مايو ٢٠١٧ ليؤكد مواصلة البنتاغون تسليح قوات سوريا الديمقراطية لهذا الغرض، باعتبارها "القوة الوحيدة على الأرض القادرة على تحرير الرقة في المستقبل القريب"^{٧٣}. غير أن الدعم الأميركي لقوات سوريا الديمقراطية أثار الحفيظة التركية، لكن إصرار الولايات المتحدة على تسليح الأكراد من أجل عملية الرقة خلق منطقة عازلة جنبتهم الهجمات التركية، وجاءت الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتحسم اختيارها قوات سوريا الديمقراطية كحليف رئيس لها على الأرض. ومن هذه الخطوات نشر القوات الأميركية في منبج في آذار/مارس ٢٠١٧ في محاولة لمنع الاصطدام بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات التركية^{٧٤}، وإرسال الولايات المتحدة مروحيات ودبابات إلى المناطق الحدودية الكردية التركية بعد الغارات الجوية التركية على مواقع وحدات حماية الشعب في ٢٥ نيسان/أبريل^{٧٥}. هذا الدعم الأميركي حال دون وقوع هجمات تركية مباشرة على

٧٣ توماس جيبونز-نيف، ميسي رايان وكارين ديونغ، «في ضربة للعلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، إدارة ترامب توافق على

حطة لتسليح الأكراد السوريين ضد الدولة الإسلامية»، واشنطن بوست، ٩ أيار/مايو، ٢٠١٧، متوفر على الرابط

الإلكتروني التالي: https://www.washingtonpost.com/news/checkpoint/wp/2017/05/09/in-blow-to-u-s-turkey-ties-trump-administration-approves-plan-to-directly-arm-syrian-kurds-against-islamic-state/?utm_term=.e66837150c5b

٧٤ كارلا باب، «القوات الأميركية في منبج تحول دون وقوع مناوشات بين الأتراك والأكراد»، صوت أميركا،

٧ آذار/مارس ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.voanews.com/a/us-troops-in-manbij-to-deter-skirmishes-between-turks-kurds/3752065.html>

٧٥ سردار ملا درويش، «لماذا يتعاون أكراد سوريا مع روسيا»، المونيتور، ٢٢ تموز/يونيو، ٢٠١٦، متوفر على الرابط

الإلكتروني التالي: <http://www.al-monitor.com/pulse/ru/contents/articles/originals/2016/06/syria-kurds-accusation-cooperation-regime-russia.html>

مواقع وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية، ما أمّن الحماية لهم وسهّل التوسع الكردي. استقبل الأكراد دعم هذا اللاعب الدولي بترحيب كبير، ليس فقط لأنه يعزز قوتهم العسكرية اللازمة لشنّ عمليات ضد داعش ويوفر لهم الحماية من الهجمات التركية، ولكنه يؤكد أيضاً شرعية روج آفا في نظر العديد من الأكراد ويعزز سمعتها الدولية.

روسيا

وبالإضافة إلى الدعم الذي حظوا به من الولايات المتحدة، تلقى الأكراد أيضاً مساعدات عسكرية من روسيا واعترافاً دبلوماسياً منها. إن الدعم الروسي هذا لم يوفر للأكراد فقط حليفاً آخر ضد تركيا بل فتح الباب أمامهم للمشاركة في الجهود الدبلوماسية على الساحة الدولية. بالإضافة إلى تأمينها الدعم العسكري لوحدة حماية الشعب ونظام دفاعها الجوي في قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية، غالباً ما كانت الضربات الجوية الروسية على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بمثابة غطاء آمن للأكراد ضد هجمات المعارضة والضربات الجوية التركية. من خلال الانخراط مع كل من الولايات المتحدة وروسيا، تمكّن الأكراد من ضمان حماية استراتيجية لجميع المناطق الواقعة تحت مظلة روج آفا، حيث تؤمن الولايات المتحدة حمايتهم ودعمهم شرق نهر الفرات، وتؤمن روسيا ذلك غرب نهر الفرات في كانتون عفرين. إلى هذا، استفاد الأكراد من هذا الدعم لتعزيز طموحاتهم التوسعية على الأرض. وفي وقت تنكر فيه وحدات حماية الشعب وجود تعاون بينها وبين روسيا، اعترفت بأن الوجود الروسي يخدم مصلحتها لا سيّما أن حزب الاتحاد الديمقراطي أبلغ الروس بمواقع قوات وحدات حماية الشعب لكي لا تُستهدف^{٧٦}. في شباط /

٧٦ سردار ملا درويش، «لماذا يتعاون أكراد سوريا مع روسيا»، المونيتور، ٢٢ حزيران/ يونيو، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.al-monitor.com/pulse/ru/contents/articles/originals/2016/06/syria-kurds-accusation-cooperation-regime-russia.html>

فبراير ٢٠١٦، رأى الأكراد في الضربات الجوية الروسية ضد مواقع المتمردين على طول الحدود التركية فرصة لهم للإستيلاء على بعض الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون^{٧٧}. وعمدت روسيا مؤخراً إلى نشر قواتها في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الأكراد، حيث تعزز التعاون مع وحدات حماية الشعب^{٧٨}. إن الاتفاقات الضمنية والتعاون غير المباشر بين روسيا وحزب الاتحاد الديمقراطي صبت في مصلحة هذا الأخير إذ أنها حالت من جهة دون تعرض الأكراد لضربات جوية تركية، وساعدته من جهة أخرى على المضي قدماً في طموحه التوسعي على الأرض.

بالتزامن مع الدعم العسكري الذي قدمته روسيا للأكراد، شكّلت علاقتهم معها رافعاً دبلوماسياً لهم على الساحة الدولية لجهة دعمها مشروع إقامة منطقة روج آفا. بالنسبة إلى روسيا، فإن التعامل مع الأكراد يسمح لها بتقديم لاعب آخر على طاولة المفاوضات الدولية مناهض للمعارضة ما من شأنه تعزيز موقع النظام السوري. وعلى الرغم من المعارضة التركية، دفعت روسيا مراراً لإشراك الأكراد في محادثات جنيف للسلام، كما بذلت جهوداً لإدراج الحقوق الكردية في التسويات المقترحة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع حزب الاتحاد الديمقراطي وأحزاب المعارضة الأخرى لمناقشة المشروع الروسي الجديد للدستور السوري، الذي أكد بشدة على اعتماد اللامركزية وتحقيق الحكم الذاتي الكردي^{٧٩}. إلى هذا، فتح حزب الاتحاد الديمقراطي مكتباً تمثيلاً له في موسكو في شباط/فبراير ٢٠١٦،

٧٧ دارين بلتر، «تقدم الأكراد في سوريا يوتر العلاقات الأميركية التركية في ظل مواصلة القصف الروسي»، رويترز، ١٧ شباط/

فبراير، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-kurds-idUSKCN0VQ1FR>

٧٨ تاونسند، ٢٠١٧.

٧٩ لماذا عرضت روسيا الحكم الذاتي على أكراد سوريا؟»، المونيتور، ٢٩ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٧، متوفر على الرابط

الإلكتروني التالي: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/01/russia-offer-kurds-syria-autonomy-turkey-islamic-state.html>

وحضر عدة اجتماعات مع المسؤولين الروس لمناقشة التعاون والمطالب الكردية في الحكم الذاتي^{٨٠}. وعلى الرغم من رفض الأسد لهذه الجهود، إلا أنها تظهر إصرار روسيا على ضمّ الأكراد إلى طاولة المفاوضات، كما تظهر في المقابل البراغماتية الكردية في قبول هذا الدعم كونه يتلاءم مع قمة أولوياتهم وهي البقاء.

هل من مستقبل لروج آفا؟

إن مسألة إمكانية بقاء مشروع روج آفا على قيد الحياة غالباً ما تثير التساؤلات، إذ على الرغم من مرور أربع سنوات على قيام حكم ذاتي كردي، ما يزال الغموض يلفّ مستقبل حق الأكراد في تقرير المصير. وعلى الرغم من أن حزب الاتحاد الديمقراطي نجح في إنشاء بنية أمنية وإدارية للمناطق الكردية في أعقاب انسحاب النظام، فإن شرعية روج آفا تبقى محلياً ودولياً موضع جدل عميق، ما يخلق شكوكاً حول استدامة دعم الأكراد. ومع نجاح الأسد في استعادة عدة مناطق من الجماعات المعارضة المتمردة، لا يمكننا التغاضي عن احتمال عودة علاقته مع الأكراد إلى سابق عهدها أي إلى ما قبل اندلاع الحرب الأهلية. وما يعزز هذه الفرضية هو غياب أي اتفاق رسمي بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام إضافة إلى تأكيد الأسد مراراً وتكراراً رفضه أي شكل من أشكال اللامركزية. بالإضافة إلى ذلك، تبقى جهود الحكم في روج آفا غير مستقرة لأن الدعم العسكري والدبلوماسي الدولي الذي يتلقاه حالياً حزب الاتحاد الديمقراطي هو قصير الأمد.

وتفصيلاً لهذه الأسباب، لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أنه على الرغم من تقاطع

٨٠ «أكراد سوريا يفتحون أول مكتب أوروبي لهم في موسكو»، روداو، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني

المصالح الآني بين النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي في حالات معينة، لا يوجد بينهما أي اتفاق رسمي أو استراتيجية تعاون، ومن المحتمل تالياً أن يشهد المستقبل وقوع صدامات بينهما لا سيّما إذ حصل تباعد في مصالحهما. ووقعت بالفعل اشتباكات عدة بين قوات النظام السوري ووحدات حماية الشعب في المناطق الكردية، ما قد يؤشر إلى احتمال تفكك العلاقة بينهما. على مدار سنوات الصراع، غالباً ما تفادى الأسد المواجهة مع الأكراد مجنباً بذلك مناطقهم الدمار. ومع ذلك، استخدم في آب/أغسطس ٢٠١٦ السلاح الجوي لقمع الاشتباكات بين أفراد قوات الأمن التي بقيت في الحسكة ووحدات حماية الشعب في أغسطس / آب ٢٠١٦ والتي اندلعت بسبب النزاع على السيطرة على الأحياء وتولي الوظائف الإدارية^{٨١}. وفي حين أن سياسة عدم المواجهة سمحت بإقامة منطقة للحكم الذاتي الكردي، فإن النظام ما يزال موجوداً داخل الحسكة والقامشلي، ومن المرجح أن تكون التهديدات الكردية لهذا الوجود هي السبب وراء هذا النزاع. وما أجمّج التوتر بين الطرفين هو وجود قوات الدفاع الوطني الموالية للنظام في المناطق الكردية ومطالبة الأكراد بانسحابها. كل هذه الأسباب دفعت بالأسد ولأول مرة منذ اندلاع الأزمة السورية إلى شنّ غارات جوية على المواقع الكردية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، تلتها اشتباكات إضافية على الأرض^{٨٢}. وعلى الرغم من مظاهر تسامح النظام مع حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب في هذه المناطق، فإن هذه الاشتباكات تدل على محاولات الأسد الاحتفاظ بنوع من السيطرة داخل هذه المناطق. إلى هذا، انتقد الأسد علناً وبشدة

٨١ أرون لوند، «قصف فوق الحسكة: الأسد يشتبك مع الأكراد»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٢ آب/أغسطس،

٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <http://carnegie-mec.org/diwan/64375?lang=en>

٨٢ أنغس ماكندوال، «المعارك تشتدّ بين الأكراد والجيش السوري وتزيد تعقيدات الحرب المتعددة الأطراف»، رويترز، ٢١ آب/

أغسطس، ٢٠١٦، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: [http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-](http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-idUSKCN10V0GD)

مشروع روج آفا ورفض الاعتراف به رسمياً. وفي هذا الإطار، أصدر مسؤول في وزارة الخارجية بيان صريح في أعقاب إعلان قيام روج آفا في آذار/مارس ٢٠١٦ جاء فيه أن "أي إعلان من هذا القبيل [روج آفا] لا قيمة قانونية له ولن يكون له أي مفعول قانوني أو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي طالما أنه لا يعكس إرادة الشعب السوري بأسره"^{٨٣}. وبما أن الأسد بدأ يتفوق في النزاع الدائر، من المرجح أن يحاول استعادة المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية حالياً، ما قد يؤدي إلى وقوع مواجهات مع حزب الاتحاد الديمقراطي وقمع نشاطه السياسي.

نجح الأكراد في استعادة المناطق التي كانت داعش تسيطر عليها بسبب شراكتهم مع اللاعبين الدوليين والإسناد الذي قدموه لهم. أن حظوظ استمرار هذا الدعم ضئيلة جداً لأسباب عدة أولها أنه يركز أساساً على مكافحة داعش ولن يكون تالياً ضرورياً بعد هزيمتها، وثانيها المعارضة التركية لحزب الاتحاد الديمقراطي والتي من شأنها إعاقة وتعقيد الدعم الدولي له. وعلى الرغم من الإعلان الأميركي الأخير بأن الرئيس ترامب قرر تسليح قوات سوريا الديمقراطية خلال تقدمها نحو الرقة، فقد كان واضحاً جداً أن هذا الدعم يقتصر على هذه العملية فقط. وفي هذا السياق، ذكر القائد العسكري الأميركي المسؤول عن تسليح قوات سوريا الديمقراطية، أن المعدات والأسلحة التي ستقدمها الولايات المتحدة ستقتصر على ما هو ضروري لهجوم الرقة فقط، وستوزع تدريجياً طبقاً للحاجة^{٨٤}. وفي حين تعتبر الولايات المتحدة أن قوات سوريا الديمقراطية حليف رئيسي لها في الحرب ضد داعش في سوريا،

٨٣ سعيد، ٢٠١٦.

٨٤ اريك شميت «الولايات المتحدة تبدأ تسليح الأكراد السوريين استعداداً للهجوم النهائي على الرقة» نيويورك تايمز، ٣١ آيار/مايو ٢٠١٧، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.nytimes.com/2017/05/31/world/middleeast/us-begins-arming-syrian-kurds-for-final-assault-on-raqqa.html?ref=collection%2Fbyline%2Feric>

إلا أن التحفظات الأميركية حيال أي انخراط طويل الأمد في الصراع الدائر حالت دون تقديم المزيد من الدعم. إن غياب دعم أميركي طويل الأجل للأكراد، يعني خروج حزب الاتحاد الديمقراطي من دائرة الدعم الدولي عقب هزيمة داعش إضافة إلى نزع الشرعية الدولية عنه. وعلينا أن لا نتجاهل أيضاً أن واشنطن رفضت الاعتراف بمنطقة روج آفا كما رفضت اللامركزية عندما أكدت أنها لن تعترف "بأي منطقة حكم ذاتي أو شبه حكم ذاتي تُعلن من طرف واحد"^{٨٥}. إلى هذا يعقد تورط تركيا العلاقة بين الأكراد والولايات المتحدة. لا سيّما أنها عضو في الناتو وترفض تسليح واشنطن للأكراد. وجاء الردّ التركي على إعلان قيام روج آفا واضحاً في معارضته لها إذ جاء فيه أن "كل مبادرة أحادية الجانب تضرّ بوحدة سوريا"^{٨٦}. وهكذا، نظراً لأن القوة العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي تقوم بشكل كبير على الدعم الدولي، فإن وقف هذا الدعم سيضعف وحدات حماية الشعب، ومن المرجح أن تعجز عن صدّ محاولات النظام لاستعادة روج آفا. أخيراً، إن عدم تمثيل حزب الاتحاد الديمقراطي في المفاوضات الدولية حول الأزمة السورية بسبب المعارضة التركية يحجب عنه نافذة يستطيع من خلالها عرض قضيته على المجتمع الدولي. ووعلى الرغم من الجهود الروسية الرامية إلى التعامل مع الأكراد بشكل دبلوماسي وتعزيز مشاركتهم، فإن اعتراض تركيا القوي على ذلك يجعل أرححية استمراره ضئيلة جداً.

الاستنتاجات

على الرغم من ظهور حزب الاتحاد الديمقراطي بمظهر المتواطئ مع النظام في محطات عدة من النزاع الدائر في سوريا، يحتاج تبيان حقيقة العلاقة بين

٨٥ تاونسند، ٢٠١٧.

٨٦ سعيد، ٢٠١٦.

هذين الطرفين إلى تحليل أعمق وأكثر دقة. شكّل هدف البقاء عند هذين الطرفين الركن الأساس في تقاطع المصالح بينهما وتقاربهما. بالنسبة إلى مشروع روج آفا، أدى اعتماد سياسة عدم المواجهة مع النظام إلى تجنّب المناطق الكردية ضربات النظام الجوية وهجماته، ما جعل المسؤولين فيها ينكبون جهود التأسيس لبنية حكم صلبة. عند اندلاع النزاع وجد النظام نفسه في حرب متعددة الجبهات وفي محاولة لتركيز قواه بشكل أكثر فعالية، انسحب من المناطق الكردية. إلى هذا لعبت تركيا دوراً رئيساً في رسم أطر هذه العلاقة إذ وقّرت هجماتها على مواقع حزب الاتحاد الديمقراطي حزاماً حمى النظام منها.

وما سهل على الأكراد المضي قدماً في جهود تقرير المصير وإقامة منطقة حكم ذاتي دائم في روج آفا، هو عدم الدخول في صدامات مع النظام، وقد استفادت انتهازية الأكراد في هذا السياق من الغياب السياسي والأمني للنظام طوال فترة الصراع من جهة والإفادة من جهة أخرى من الدعم الدولي بعد أن قدموا أنفسهم كفاعل محلي مستعد لقتال داعش عنهم. تمكنت روج آفا من توطيد الإحساس بشرعية حزب الاتحاد الديمقراطي داخل سوريا كحامي للأكراد، ولدى المجتمع الدولي أيضاً كنموذج محتمل لسوريا ما بعد الصراع. وقد أظهر الأكراد من خلال عدم مواجهتهم مع النظام أن أولويتهم قبل كل شيء آخر هي إقامة حكم ذاتي، وأنهم مستعدون لاتخاذ أي تدابير ضرورية لضمان الحقوق الكردية في مرحلة ما بعد الصراع.

السؤال الأكبر يبقى حول قدرة منطقة الحكم الذاتي في روج آفا على الصمود طوال فترة استمرار الصراع لتخرج بعده منطقة اتحادية. أشاد العديد من اللاعبين الدوليين بتجربة روج آفا وقدموا بناء عليها توصيات من أجل اعتماد

اللامركزية في سوريا. ومع ذلك، وعلى الرغم من سياسة عدم الاعتداء بين الأسد وحزب الاتحاد الديمقراطي، فقد أعلنت دمشق مراراً رفضها مشروع روج آفا الكردي ورفضها اللامركزية كتسوية سياسية للصراع. ويبدو أن مهادنة النظام لقيام روج آفا ليس إلا موقفاً مؤقتاً، وسيستخدم النزاع مع حزب الاتحاد الديمقراطي عندما يبدأ الأسد في إعادة مناطق من سوريا إلى سيطرته. وفي ظل المشهد الحالي للصراع، من المرجح أن ينتهي الحكم الذاتي الكردي ويعود قمع الأكراد إلى سابق عهده. تصدر الأكراد السوريون عناوين الصحف الدولية بسبب دورهم في المعركة ضد داعش ويعتبرون حالياً اللاعب الرئيس في معركة تحرير الرقة، بيد أن دورهم هذا أثار العديد من المخاوف حول ما قد يحدث في أعقاب انتهاء الهجوم. طوال فترة الصراع، كان الدافع وراء طموحات الأكراد التوسعية هو توسيع رقعة حدود روج آفا وضم المزيد من المناطق إلى سيطرتهم. إلا أن اللاعبين الدوليين، ولا سيّما الولايات المتحدة، رفضوا بثبات سيطرة الأكراد على الرقة وأصرّوا على ضرورة أن يسلموها بمجرد انتهاء عملية تحريرها. هذا الموقف الأميركي يتأبين عن النهج التوسعي الذي يعتمد عليه حزب الاتحاد الديمقراطي، ما يترك من جهة مستقبل طموحات الأكراد التوسعية في غياهب المجهول ويؤشر من جهة أخرى إلى احتمال تدخل النظام أو الجهات الفاعلة الدولية لصدّ أي عملية للأكراد للدفع جنوباً باتجاه دير الزور إذا ما حاولوا ذلك.

من ناحية أخرى، تلقي التحالفات والصراعات الدولية المعقدة بظلالها أيضاً على موقف الأكراد داخل الصراع السوري وتزيد من ضبايته. فإذا كان تقاطع المصالح بين الأكراد والمجتمع الدولي لجهة محاربة داعش قد أَمّن لهم الدعم والمساعدة، فمن المرجح أن يتراجع ذلك بعد تحرير الرقة لا سيّما من الجانب

الأميركي. إن وقف الدعم الدولي من شأنه زيادة احتمال تعرّض مواقع حزب الاتحاد الديمقراطي لهجمات تركية، ما يحدّ من الطموح الكردي في إقامة منطقة موحدة متاخمة لحدود تركيا في شمال سوريا. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخراط الرئيس ترامب المتزايد في سوريا من خلال الضربات الجوية ضد النظام في خروج عن سياسات أوباما، يمكن أن يسبب توتراً مع روسيا، وهي داعم آخر للأكراد وحليف قوي للأسد ومؤيديه. إن العلاقة المعقّدة بين اللاعبين الدوليين داخل سوريا تزداد توتراً وهشاشة وتحالف الأكراد مع هؤلاء اللاعبين سيجعلهم أكثر عرضة لتداعيات علاقاتهم المتوترة.

مع تحول الصراع السوري إلى ساحة معركة بين اللاعبين الجيوسياسيين، فإن العلاقة الغامضة بين الأكراد السوريين والنظام وتحالفاتهم مع عدد كبير من هؤلاء اللاعبين تضعهم ضمن مشهد الصراع العام في موقع غير واضح. ومع ذلك، في ضوء تاريخهم والأراضي التي استولوا عليها من داعش بشق الأنفس، من المرجح أن يتمسك الأكراد بهدفهم الأسمى وهو رؤية قيام منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي وتقوم على الحقوق الكردية، ومن المرجح أيضاً أن تطلعي انتهازيتهم في سبيل تحقيق هذا الهدف على أي اتفاق حالي أو تحالف.

كاري فرينتزل

كاري فرينتزل محللة مستقلة و باحثة سابقة في مكتب سوريا/العراق لمؤسسة كونراد آديناور. تركزت أبحاثها على السياسة العراقية ودور الأكراد السوريين. كانت تعمل سابقاً في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط في واشنطن العاصمة، وهي حاصلة على شهادة في العلاقات الدولية مع تركيز على السياسة في الشرق الأوسط من جامعة تافتس.